



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Impact of Tax Revenues on the General Budget Deficit in Iraq for the Period 2004-2022

Ali Hussein Obeid Hamad*, Khalaf Mohammed Hamad

College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:

Tax receipts, budget deficit, ARDL.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 24 Apr. 2024
Accepted 23 May. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Ali Hussein Obeid Hamad

College of Administration and Economics/
Tikrit University

Abstract: The study aims to investigate the impact of tax revenues on the deficit of the Iraqi general budget for the period 2004-2022. The problem of the study arises from the continuous need of the state to cover public expenditures, yet its general revenues may not suffice to cover these expenses, resulting in a deficit in the state's general budget and disturbances in the state's economy. Therefore, addressing these financial and economic problems is necessary. The study relied on several hypotheses, including the existence of a statistically significant relationship between tax revenues and the deficit of the Iraqi general budget. The study's scope covers the geographical boundaries of Iraq, while the time frame spans from 2004 to 2022. Statistical analysis was conducted using the Eviews13 program and (ARDL)

The study reached several conclusions, the most notable of which is that the initial estimation results of the ARDL model with slow time gaps showed a significant relationship between tax revenues as an independent variable and the budget deficit as a dependent variable, with an R-squared value of 0.931211, indicating that tax revenues explain 93% of the variations in the budget deficit in Iraq. The study recommends addressing the state's general budget deficit in Iraq, tackling structural imbalances in the Iraqi economy, and considering the International Monetary Fund's advice to improve the Iraqi economy.

تأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (2004-2022)

خلف محمد حمد

علي حسين اعبيد حمد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد تأثير المتحصلات الضريبية على عجز الموازنة العامة للعراق للفترة من 2004 إلى 2002. وتنشأ المشكلة التي تتناولها هذا البحث من حاجة الدولة الدائمة لتمويل النفقات العامة، على الرغم من احتمال عدم توافر الإيرادات العامة، تكون غير كافية لتغطية هذه النفقات. وبالتالي ينشأ عجز في الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى اختلال اقتصاد الدولة. ولذلك، لا بد من معالجة هذه التحديات المالية والاقتصادية وتحسين وضع اقتصاد البلد من اقتصاد هش إلى اقتصاد جيد تكون فيه الموازنة خالية من العجز الهيكلي الذي يعطي صورة غير جيدة عن اقتصاد هذا البلد. وكذلك اعتمد التحليل على فرضيات كان أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتحصلات الضريبية وعجز موازنة العراق. تقتصر البحث على الحدود المادية وهي الحدود الجغرافية للعراق. تشمل البحث الإطار الزمني من 2004 إلى 2022 وتستخدم التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (Eviews13). توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات، أبرزها النتائج التي توصلت إليها التقديرات الأولية لنموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الزمنية البطيئة (ARDL). قام هذا النموذج بدراسة العلاقة بين المتحصلات الضريبية (المتغير المستقل) وعجز الموازنة (المتغير التابع). وكشف التحليل عن ارتفاع معامل التحديد ($R^2 = 0.9312$)، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين. ووفقاً لهذا البحث أن متحصلات الضريبة 93% من الاختلافات في عجز الموازنة. ويشير البحث إلى أنه من أجل تحسين الاقتصاد العراقي لا بد من خفض عجز الموازنة العامة، ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد، واتباع توصيات صندوق النقد الدولي.

الكلمات المفتاحية: المتحصلات الضريبية، عجز الموازنة، ARDL.

المقدمة

تعد المتحصلات الضريبية إحدى أهم السياسات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لوجود ارتباط قوى بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فلا بد وأن يتمشى حجم المتحصلات الضريبية مع عجز الموازنة في العراق، فإذا لم تكن هذه الروابط واضحة فإن مؤشر المالي والاقتصادي مثل نسبة عجز الموازنة العامة لا تعطى صورة واضحة وصحيحة عن المستوى العام لاقتصاد العراق. إن الدولة في احتياج مستمر لتغطية النفقات العامة، إلا أن إيراداتها العامة قد لا تكفي لتغطية نفقاتها مما يعنى وجود عجز في الموازنة العامة للدولة وحدوث اضطرابات في معدل الانفاق العام لذلك لا بد من معالجة هذه المشاكل المالية والاقتصادية، أهم ما يهدف إليه البحث قياس تأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العراقية للمدة (2004-2022)، ومن خلال البحث سيتضح لنا كم هو تأثير المتحصلات في عجز الموازنة العامة للدولة ورفد موازنة بباب من أبواب الإيرادات المالية وهو المتحصلات الضريبية، تستند البحث إلى فرضية وهي وجود علاقة بين المتحصلات الضريبية عجز الموازنة العامة. تم تقسيم البحث على أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث، وتضمن المبحث

الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للمتحصلات الضريبية وعجز الموازنة والعلاقة بينهما. ركز المبحث الثالث التقدير القياسي لتأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة للدولة العراقية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. أهمية البحث: يهتم هذه البحث في معرفة تأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة للدولة، ومن ثم بيان الآثار الايجابية الناجمة عن المتحصلات الضريبية ودورها في معالجة المشاكل المالية والاقتصادية في معالجة عجز في الموازنة وتخفيض الآثار السلبية الناجمة عنها.

ثانياً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن الدولة في احتياج مستمر لتغطية النفقات العامة، إلا أن إيراداتها العامة قد لا تكفي لتغطية نفقاتها مما يعنى وجود عجز في الموازنة العامة للدولة وهذا النوع من العجز المتكرر في الموازنة يعطي إشارة أنه وجود عجز هيكلية أي: وجود خلل في إدارة اقتصاد البلد ويسبب ذلك حدوث اضطرابات في الاقتصاد العراقي لذلك لابد من معالجة هذه المشاكل المالية والاقتصادية.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى توضيح تأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الجانب العملي تم استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية المختلفة تحليلاً كميًا ، وقد بات استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل المشاكل الاقتصادية المختلفة والدورات الاقتصادية والتصدي للالتزامات الاقتصادية ومعالجتها والتخفيف من حدتها، كذلك في تحليل ودراسة الصدمات الاقتصادية التي تحدث في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وللقضاء على مشاكل الانحدار الزائف (Spurious) Regression، وفي هذا البحث وعلى المستوى الاجرائي تمت الاستعانة بحزمة من الاختبارات المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية (Time series) من حيث خاصية السكون (stationary) والاختبارات القياسية الملائمة في الأجل القصير والطويل ، مثل اختبار استقراره السلسلة الزمنية لـ ديكي - فولر الموسع (Augment Dickey-Fuller) وفيليبس-بيرون (Phillips-Perron) وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive distributed lag model) والذي يتم عن طريقه تقدير نموذج (ARDL)، أما ما يخص الجانب النظري من خلال توضيح النقاط الآتية:

1. توضيح مفهوم المتحصلات الضريبية.
 2. تحديد مؤشر عجز الموازنة العامة للدولة وتأثيرها على المتحصلات الضريبية.
 3. بيان تأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة للدولة.
- رابعاً. فرضية البحث:** يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة العامة للدولة العراقية وتتفرع منها الفرضيات الآتية:
1. هل ترتبط الزيادة في المتحصلات الضريبية بتقليل عجز الموازنة العامة للدولة؟
 2. كيف يؤثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي والتنمية في العراق؟
- خامساً. حدود البحث:** تتمثل حدود البحث في الآتي:
1. الحدود الزمانية: تغطي البحث الفترة الزمنية من 2004-2022
 2. الحدود الميدانية: وتمثل الحدود الجغرافية العراق.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للمتحصلات الضريبية وعجز الموازنة والعلاقة بينهما

تمهيد:

يُنظر إلى تحصيل الضرائب على أنه مصدر حيوي لإيرادات الحكومة ويحظى حالياً بأهمية كبيرة في جميع البلدان، بغض النظر عن حالتها الاقتصادية، تثبت البلدان تنفيذها لمفهوم التضامن الاجتماعي من خلال فرض الضرائب وتحديد المبلغ والموعد النهائي للدفع، وذلك لمعالجة الصراع الذي ينشأ بين مصالح الدولة والأفراد، خاصة فيما يتعلق بمصالح الخزنة، أحد المبادئ الأساسية التي يجب الالتزام بها عند فرض الضرائب هو التزام دافعي الضرائب بالقوانين الضريبية أو الدستور، ويعمل هذا المبدأ كمعيار لتقييم دقة حسابات الضرائب والتأكد من تطابق المتحصلات الضريبية مع الدخل المبلغ عنه، تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح الإطار النظري والمفاهيمي للمتحصلات الضريبية وعجز الموازنة، فضلاً عن توضيح العلاقة الجدلية بين متغيرات البحث؛ وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للمتحصلات الضريبية

1. **أولاً. تعريف الضريبة:** وقد اقترح الباحثون تعريفات عدة للضريبة استناداً إلى وجهات نظر عديدة، بما في ذلك العوامل المالية والاقتصادية والاجتماعية، كل منها يؤكد على سمة محددة.
 1. تُعرّف الضريبة على أنها اقتطاع جبري تجريه الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها على موارد الوحدات الاقتصادية لتغطية الأعباء العامة دون مقابل، وتوزع الأعباء على الوحدات الاقتصادية وفق مقدرتها التكلفة (أبو حشيش، 2010: 17).
 2. واجه الفقهاء عند محاولة تعريف الضريبة الكثير من الصعوبات لذا تطور مفهوم الضريبة ولذلك اختلف التعريف من وقت إلى آخر، وهي توزيع الأعباء الضريبية العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً خلال السنة، تبعاً لقدرتهم التكلفة (عايش، 2011: 184).
 3. إن المتحصلات الضريبية هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية بصورة الزامية، ونهائية وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع، والغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة لتحقيق أهداف مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية (طاقة والعزاوي، 2010: 90).
- ثانياً. أهمية المتحصلات الضريبية:** تعد المتحصلات الضريبية مورداً أساسياً من موارد الدولة وتحتل في الوقت الحاضر أهمية خاصة في البلدان كافة على اختلاف وضعها الاقتصادي، وتنفرد الدول في تطبيق نظرية التضامن الاجتماعي بفرض الضريبة وتحديد المتحصلات الضريبية وموعد سدادها ونظراً لما يحصل من تعارض بين مصالح الدولة والأفراد وبعبارة أدق بين مصالح الخزينة وبين الممول، ومن القواعد الأساسية التي يجب اتباعها عند فرض الضريبة وتعد قانوناً أو دستور الضريبة وهي التي يقاس بها سلامة الضريبة في التوفيق بين الحصيلة والعائد (الخرجي، 2021: 35).
- وكذلك تعدّ الضريبة مورداً أساسياً من موارد الدولة، وتحتل في الوقت الحاضر أهمية خاصة في الدول كافة وعلى اختلاف أوضاعها الاقتصادية، وتنفرد الدول في تطبيق نظرية التضامن الاجتماعي بفرض الضريبة وتحديد مقدارها ومواعيد تحصيلها، ونظراً لما قد يحصل من تعارض

في المصالح بين الدولة والأفراد أو بعبارة أدق بين مصلحة الخزينة ومصصلحة الممول، كان لابد من قواعد أساسية عامة يجب اتباعها عند فرض الضريبة، ويعد قانون الضريبة أو دستورها هو الذي يقاس به سلامة الضريبة في التوفيق بين الحصيلة والعدالة (العزاوي، 2002: 5)

ثالثاً. تحصيل الضريبة: هي المرحلة الأخيرة يدخل المتحصلات الضريبية إلى خزنة الدولة وفقاً للقواعد والقوانين المقررة حيث يترك للدوائر المالية التدابير والإجراءات لتحصيل الضرائب وهناك أكثر من شكل لتحصيل الضرائب (المهايني، 2000: 256-257).

1. **التحصيل المنظم:** ويتم من خلال جداول مهينة من قبل الإدارة المالية وتسمى جداول تحقق وهي عن قوائم أسماء المكلفين وكمية الضريبة وموقع الحصول على الضريبة وتصنيفاتها والوثيقة التي تقر بموجبها الضريبة
2. **التحصيل الطوعي:** يتم التحصيل الضريبة ضمن هذا الصنف دون الحاجة إلى صدور جداول تحقق فإن المكلف يقوم بنفسه بتوريد الضريبة المستحقة عليه إلى الدوائر المالية مثل ضريبة القيمة المضافة إذ يتم توريده بنفسه كل ثلاثة أشهر إلى الخزنة العامة وكذلك الضريبة على المبيعات في الأردن.
3. **التحصيل بالعودة إلى المنبع:** وبها يقوم الغير بدفع الضريبة إلى الإدارة المالية نيابة عن المكلف وأكثر الضرائب جزاً هي ضرائب الرواتب والأجور إذ يقوم صاحب العمل سواء كان شخصاً عاماً أو خاصاً بتوريد الضرائب إلى الدوائر المالية وفق القواعد والأنظمة والقوانين.
4. **التحصيل وفق لصق الطابع:** يتم تحصيل الضريبة عن طريق طابع مدفوعة الثمن من قيم مختلفة.

المطلب الثاني

الإطار المفاهيمي لمؤشر عجز الموازنة

أولاً. عجز الموازنة: هناك مفاهيم عدة لعجز الموازنة العامة نذكر منها:

1. يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة، عندما تزداد النفقات العامة على الإيرادات العامة، ويعرف هذا العجز بالعجز النقدي. وفي هذي الحالة تسعى الدولة لتغطية هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي (الحسيني، 2010: 52).
2. عجز الموازنة هو حجم الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة للدولة لتغطية النفقات (عبد المطلب، 2003: 77).
3. وهي تلك الزيادة في الانفاق العام على حجم الإيرادات العامة أي إنَّ الدولة تستهلك من حصيلتها الإيرادات، وهذا ما يحدث التضخم في الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالمعروض (نريمان، 2021: 83).

ثانياً. صور عجز الموازنة:

1. **العجز المنظم:** يستخدم لحل أزمة الكساد التي ترتفع فيها معدلات البطالة من خلال زيادة الانفاق العام من الإيرادات العامة وتختلف فاعلية هذه السياسة بين البلدان المتقدمة التي تتمتع بجهاز اقتصادي انتاجي مرن ووجود مواد عاطلة تؤدي إلى زيادة الانفاق العام وبالكمية نفسها تؤدي إلى زيادة الدخل والزيادة في النفقات مضروب في مضاعف الانفاق العام وبهذا نصل الى حالة التوظيف الكامل للموارد تكون هذه السياسة مرغوبة لأنها لا تحدث ارتفاعاً في مستوى العام للأسعار، أما في البلدان النامية التي يكون جهازها الاقتصادي الإنتاجي غير مرن تكون هذه السياسة غير مرغوب فيها لأن

زيادة الانفاق العام يؤدي إلى زيادة الدخل في الوقت نفسه وزيادة الطلب الكلي معاً وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الاستجابة للإنتاج ويعكس ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأسعار بشكل عام (خليل والوزي، 2013: 317).

2. **العجز الفعلي:** يتكون العجز الفعلي من الآتي:

❖ **العجز الهيكلي:** يحدث في حالة لم تغط الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة ويحدث بشكل دائم ليس في حالة عدم التوازن بين النفقات والإيرادات وإنما تكون بشكل متكررة بسبب وجود خلل هيكلي وذلك لعدم توازن الجهاز المالي كله من خلال زيادة النفقات على الإيرادات، وهو أكبر من استطاعة الدولة على تحمل الأعباء العامة، إذ يكون الانفاق العام الإنتاجي غير كافي (فاطس، 2017: 11).

❖ **العجز المؤقت:** ويحدث هذا في حالة عدم وجود تناسق في مواعيد تحصيل الإيرادات الحكومية، مع النفقات الحكومية وعلاقة العجز المؤقت في مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه وإن العجز الهيكلي يختلف عن العجز المؤقت لأن العجز الهيكلي يحدث عند حدوث التوظيف الكامل لأنه يكون الناتج المحلي الإجمالي مساوي للناتج المحلي الإجمالي الممكن بينما العجز المؤقت لأنه عجز مطروح منه العجز الهيكلي (Arnold, 2014: 251).

3. **العجز الدائم:** العجز الدائم هو زيادة في النفقات من جهة، وقلة الإيرادات من جهة أخرى، يؤدي أحداث عجز دائم في الموازنة وقد تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي الجديد مما يؤدي إلى التوسع في الدين العام الداخلي وزيادة في السيولة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في مستوى الأسعار بشكل عام، أو عن طريق الاقتراض الذي يؤدي إلى زيادة في حجم الإئتمان المحلي يؤدي إلى ارتفاع عرض النقد ومن ثم ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية الذي يتطلب المزيد من الإنفاق، وبذلك يزيد عجز الموازنة ويرافقه ارتفاع في مستوى التضخم ويظهر العجز في البلدان النامية من خلال الدين الخارجي وزيادة الدين وبالعملة الأجنبية (عبدالفتاح، 2010: 213).

4. **العجز التقليدي:** يعرف البنك الدولي العجز التقليدي بأنه الفرق بين بنود الإنفاق العام وبين بنود الإيرادات العامة (Davina 5acobs niek Schoeman end Jan van Heerden, 2002: 3-5).

5. **العجز المزدوج:** إن المدرسة الكنزوية تؤكد وجود علاقة إيجابية بين العجز الميزانية والعجز في الحساب الجاري وتصف فرضية العجز المزدوج بأنه وجود علاقة بين عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري من خلال المعادلة التالية وإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الطلب على السندات المحلية ذات العائد الأكبر وتكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب فزيادة الطلب على الموجودات المحلية سوف يزداد سعر صرف سوف يزيد من قيمة المنتجات الوطنية وبهذا سوف تنخفض الصادرات لأن سعرها مرتفع مقارنة مع الأسعار المنتجة المستوردة ويزداد الاستيراد لأنها تصبح أرخص من المنتج الوطني وبهذا يحدث عجز في الحساب الجاري (Ebrahim Marza. Mohammad Al awin And Ala Bashary Yeh, 2012: 172).

6. **العجز الشامل:** إن إجمالي النفقات الحكومية باستثناء مدفوعات استهلاك الديون الحكومية وبين الإيرادات الحكومية باستثناء الدخل من الاقتراض وهذا النوع من العجز يعكس فجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض المحلي (صبرينة، 2014: 171).

7. **العجز الجاري:** وهو الفرق بين النفقات الجارية والمقبوضات الجارية باستثناء الإيرادات الرسالية مثل بيع الموجودات لأن أي زيادة في النفاق الحكومي من الإيرادات في مجال الاستثمار لا يغير صافي الموجودات لأن الدين الجديد تقابله موجودات جديدة (نريمان، 2021: 85).
8. **عجز الضعف وعجز القوة:** إن عجز الضعف وعجز القوة يعد شكلاً من الأشكال الجديدة لعجز الموازنة العامة للدولة، فيعرف عجز الضعف بأنه العجز الناتج عن ضعف إدارة الدولة وعدم استطاعتها زيادة الإيرادات من جانب، مقابل للإنفاق غير الرشيد من جانب آخر، أما مفهوم عجز القوة وهو عجز الناتج عن المساعدات التي تقدمها الحكومة بشكل اعانات عامة لجميع القطاعات، لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي (الجميلي، 2022: 38).

المطلب الثالث

العلاقة بين المتحصلات الضريبية ومؤشر عجز الموازنة

تعد المتحصلات الضريبية من أهم الموارد المهمة في تمويل عجز الموازنة العراقية، إن جميع البلدان تعمل على تطور نظامها الضريبي، وفي ذلك تجمع الحصيلة الضريبية أكبر كمية ممكنة، والعمل على مكافحة التحايل الضريبي، ففي الدول النامية يكون الاعتناء قليل جداً في الضرائب ونتيجة لذلك حدوث عجز في الموازنة، ولذلك نلاحظ تقشي ظاهرت التهرب الضريبي وقلة الإيرادات الضريبية، أما في الدول المتقدمة فتعتمد بشكل كبير على الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة ونلاحظ أن نظامهم الإنتاجي يكون مرن وتمويل الموازنة برافد قوي وهو الإيرادات الضريبية، وفي حالة قلة الإيرادات للموازنة العامة حدوث كبر حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات وحدث عجز الموازنة، أن اصلاح النظام الضريبي وتنظيم القطاع الضريبي يؤدي إلى تصغير الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، تعد الضريبة أهم أداة تستخدمها الدولة في تمويل عجز الموازنة، من خلال رفع مستويات الضريبة أو إدخال نوع جديد من الضرائب (الجميلي، 2022: 54). تتضح العلاقة بين المتحصلات الضريبية وبين عجز الموازنة، من خلال إذ يمكن أن يؤثر انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة للعجز على قدرة على تحقيق المزيد من الإيرادات الضريبية، وقد يتطلب العجز إجراءات تقشف وتقليل الإنفاق مما يؤثر على القدرة على تحصيل الضرائب بشكل فعال، وفي بعض الحالات، قد يتم فرض زيادات ضريبية لتعويض فقدان الإيرادات الناتج عن العجز الموازنة (نيرمان وعبدالرزاق، 2020: 459).

المبحث الثالث

التقدير القياسي لتأثير المتحصلات الضريبية في عجز الموازنة العامة للدولة

النموذج القياسي المستخدم: تختلف السلاسل الزمنية المستقرة عن السلاسل الزمنية غير المستقرة، ويتم إجراء اختبارات جذر الوحدة لتوفير النتائج الصحيحة دون أي انحدار زائف. تستخدم هذه الاختبارات طرقاً متعددة لتقييم استقرار السلسلة الزمنية من خلال تحديد ما إذا كانت تمتلك جذراً واحداً أو أكثر. تعد هذه الفحوصات ضرورية لضمان موثوقية النتائج ومنع أي آثار مضللة للانحدار. تعطي هذه الإستراتيجية الأولوية لمنع الانحدار الزائف، وهي ظاهرة يمكن أن تؤدي إلى تناقضات في التحليل والتفسير. تعد اختبارات جذر الوحدة مفيدة لتحديد طبيعة السلسلة الزمنية وضمان استقرارها، وهو أمر بالغ الأهمية للحصول على نتائج دقيقة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات الزمنية.

إن استخدام تقنية المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النماذج يؤدي إلى نتائج غير دقيقة. في مثل هذه الحالات، من الممكن تحقيق معامل تحديد كبير (R^2) وقيم كبيرة لاختبار t لمقدي النموذج، والتي قد تفتقر إلى الأهمية الاقتصادية، فضلاً عن القيمة. معامل التحديد يتجاوز قيمة إحصائية Durbin-Watson (D.W). يمكن أن يؤدي عدم اتساق نتائج الانحدار إلى نتائج خاطئة في الاختبارات الإحصائية، مما يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف. إذا كانت السلسلة غير ثابتة، فسوف تظهر جذر الوحدة وتحتاج إلى تصحيح من أجل إزالتها وتحقيق الثبات. في هذا السياق، تشير كلمة "ثابت" إلى سلسلة يظل فيها المتوسط الحسابي وتباين المتغير ثابتين. من أجل تقييم ثبات أو استقرار بيانات السلاسل الزمنية لدراسة متغيرات النموذج، من الضروري إجراء اختبار جذر الوحدة. ومن بين اختبارات جذر الوحدة العديدة المتاحة، يعتبر اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) هو الأكثر أهمية والأكثر استخداماً في الدراسات الحديثة (العبيدي، 2022: 202).

- اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)

- اختبار فليبس - بيرون (Phillips-Perron (PP)

جدول (1): مؤشرات المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة في العراق للمدة (2004- 2022)

مليون دينار

السنوات	المتحصلات الضريبية X	عجز الموازنة 1Y
2004	465000	865248
2005	229000	14127645
2006	1982000	10256682
2007	972000	15568219
2008	5552870	20848807
2009	2837239	2642328
2010	1309719	44022
2011	2372154	30049726
2012	2583186	14677648
2013	2743701	-5287480
2014	3567654	-8109216
2015	5416976	2148830
2016	5693030	-1.4E+07
2017	5446362	1845840
2018	8524371	25696645
2019	6334159	-4156491
2020	7443145	-1.3E+07
2021	11390140	6370165
2022	12102023	44737904

المصدر: التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ولسنوات متفرقة للمدة (2004- 2022) صفحات متفرقة.

أولاً. تقدير وتحليل أثر المتحصلات الضريبية على مؤشر عجز الموازنة.

ARDL (2, 2)

1. التقدير الأولي لا نموذج (ARDL):

جدول (2): نتائج التقدير الأولي لأنموذج ARDL

Dependent Variable: D(Y1)			
Method: ARDL			
Selected model: ARDL(2,2)			
554309.	Mean dependent Var	0.934159	R-squared
4957131	S.D. dependent Var	0.931211	Adjusted R-squared
31.04854	Durbin-Watson stat	316.8659	F-statistic
		0.00000	Prob(F-statistic)
* p-values are incompatible with t-bounds distribution.			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews13).

تم تقدير العلاقة بين تحصيل الضرائب كمتغير مستقل وعجز الموازنة كمتغير تابع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي مع التأخير الزمني البطيء (ARDL) وتم عرض النتائج في الجدول أعلاه، كما يتضح من قيمة ($R^2 = 0.931211$). وهذا يشير إلى أن 93% من التغيرات في عجز الموازنة يمكن تفسيرها من خلال المتحصلات الضريبية. وفي العراق، أظهرت قيمة إحصائية F أيضاً الأهمية الإجمالية للنموذج، والتي تقل عن 5%. ونتيجة لذلك، فإن الخطوات الآتية تتضمن استخدام اختبار الحدود للتأكد من أن متغيرات البحث لديها، على المدى الطويل، علاقة غير متوازنة وفقاً لنموذج ARDL.

2. اختبار الحدود Bound Test:

جدول (3): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Value	Test Statistic
19.81752	F-statistic

1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
5.957	5.157	4.327	3.78	3.623	3.12	70

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews13).

وبما أن القيمة الإحصائية F المحسوبة بلغت (19.81752) وهي أكبر من القيمة الجدولية القصوى عند مستوى دلالة (5%) فيمكننا رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير

إلى وجود توازن طويل المدى علاقة. ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار الحدي للتكامل المشترك بين متغيرات البحث. تم تقدير العوامل قصيرة وطويلة المدى، مع النتائج المبينة في الجدولين رقم (5) و(6)، استناداً إلى نتائج اختبار الحدود التي أشارت إلى التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. 3. الأثر في الأجل القصير بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة:

جدول (4): المقدرات القصيرة الأجل وتصحيح الخطأ بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة

Dependent Variable: D(Y1)				
Method: ARDL				
Selected model: ARDL (2,2)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.828275	0.013222	-0.103509	COINTEQ*
0.0003	-3.825595	0.590683	-2.259712	X**

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews13).

وأظهرت نتائج التأثير قصير المدى أنه عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، أثبت حجم المتحصلات الضريبية (X) بنجاح تأثيره المعنوي والعكسي على مؤشر عجز الموازنة (Y4) وبعبارة أخرى، فإن زيادة وحدة واحدة في المتحصلات الضريبية ستؤدي إلى انخفاض قدره 2.2 وحدة في عجز الموازنة.

عند (-0.103509)، يكون عامل تصحيح الخطأ سلبياً وجوهرياً. قيمة الاحتمال (0.0001) أقل من (0.05) مما يدل على تحقق الشرط الأول وهذه القيمة معنوية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيمة تمثل 10% من الأخطاء الأجل القصير. السنة المستخدمة هنا كوحدة زمنية تسمح بتصحيح الأجل الطويل.

4. الأثر في الأجل الطويل بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة:

جدول (5): المقدرات طويلة الأجل وتصحيح الخطأ بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *
0.3151	1.0120045	0.597039	0.604206	X
0.0602	1.910182	2963243	5660333	C

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews13).

وأظهرت نتائج التأثير طويل المدى أن حجم المتحصلات الضرائب (X) نجح، عند مستوى دلالة أقل من 5%، في إظهار تأثيره الرئيس على مؤشر عجز الموازنة (Y1). بمعنى آخر، سيرتفع عجز الموازنة بمقدار (0.60) عن كل وحدة زيادة في المتحصلات الضريبية وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية لأن العلاقة عكسية بين المتحصلات الضريبية وعجز الموازنة.

5. معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل.

جدول (6): معادلة التكامل المشترك

Deterministic: Rest. constant (Case 2)
$CE = Y4(-1) - (0.604206 * X1(-1) + 5660333)$

جدول: مخرجات برنامج (Eviews.13).

6. الاختبارات البعدية.

أ. اختبار عدم تجانس التباين: لم يكن تجانس تباين الخطأ مشكلة لأن نتائج اختبار (ARCH) أثبتت التجانس، وعندما تم تحليلها باستخدام إحصائية (F-Test)، كشفت أن النتائج لم تكن معنوية. جدول (7): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	43.24388	Prob. F(1,68)	0.1654
Obs*R-squared	27.21113	Prob. Chi-Square (1)	0.1923

الجدول: مخرجات برنامج (Eviews.13).

ب. مشكلة الارتباط الذاتي: لم تكن هناك مشكلة الارتباط الذاتي لأن نتائج اختبار الارتباط الذاتي، كما حددها اختبار LM وإحصائيات F-Test، لم تكن مهمة. انظر الجدول رقم (8) في أدناه. جدول (8): نتائج مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	248.6693	Prob. F (2,63)	0.5423
Obs*R-squared	63.01733	Prob. Chi-Square (2)	0.4654

الجدول: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. يؤثر الوضع الأمني وأسعار النفط على عائدات الضرائب في العراق.
2. زيادة النفقات العامة على الدخل العام بسبب التهرب الضريبي وسوء السياسات المالية يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، مما يؤثر على الاقتصاد ويخلق الانطباع بأنه غير مستقر، والعكس صحيح.
3. تم إثبات العلاقة بين المتحصلات الضريبية كمتغير مستقل وعجز الموازنة كمتغير تابع من خلال (ARDL) إلى أن المتحصلات الضريبية تؤثر بشكل كبير التغيرات الحاصل في عجز الموازنة في العراق.
4. أظهرت نتائج التأثير قصير المدى أن حجم المتحصلات الضريبية قد أظهر تأثيراً معنوياً ومعكوساً على مؤشر عجز الموازنة، أي أن زيادة المتحصلات الضريبية ستؤدي إلى خفض عجز الموازنة. وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.
5. أظهرت نتائج التأثير على المدى الطويل، أن المتحصلات الضريبية إظهار تأثير كبير على مؤشر عجز الموازنة. أي أن عجز الموازنة سيرتفع مقابل زيادة إيرادات الضرائب وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

ثانياً. التوصيات:

1. وضع سياسات اقتصادية من أجل العمل على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط.

2. اصلاح النظام الضريبي في العراق ويشمل جميع الفئات المشمولة بل الضريبية دون محابات من قبل الجهات المسؤولة للحد من التهرب الضريبي وزيادة المتحصلات الضريبية، أن الإيرادات المتأتية من الضرائب لا تمثل نسبة تذكر في الموازنة العامة.
3. الحد من عجز الموازنة العامة للدولة ومعالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والأخذ في نصائح صندوق النقد الدولي في تحسين الاقتصاد العراقي.
4. خلق استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تحويل الاقتصاد الريعي في العراق إلى اقتصاد أكثر تنوعاً من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتوسيع مصادر إيرادات الدولة الغير نفطية.
5. بما إن المتحصلات الضريبية تشكل جزءاً صغيراً من الميزانية العامة، فإن إصلاح النظام الضريبي في العراق ليشمل جميع الفئات الضريبية ويقلل التهرب الضريبي مع زيادة الإيرادات الضريبية سيكون ضرورياً. وسيتم تنفيذ هذا الإصلاح بشكل محايد من قبل السلطات المختصة.
6. معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي وخفض عجز الموازنة العامة للدولة وتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي لتعزيز اقتصاد البلاد.
7. مكافحة الفساد والهدر في النفقات العامة وتعزيز شفافية إدارة الأموال العامة
8. تعزيز بيئة الاستثمار من خلال إصلاحات هيكلية تشجع على النمو الاقتصادي وتعزز القطاع الخاص.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. صبرينة، كردودي، ترشيد الانفاق العام ودورة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقول وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014.
2. أبو حشيش، خليل جواد، المحاسبة الضريبية، حالات وتطبيقها عملية، الطبعة الأولى، دار الاثراء، للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. الخزرجي، محمد كاظم، (2021)، الإيرادات الضريبية ودورها في تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
4. عايش، عروبة معين، الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار، بحث منشور في مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المجلد 16، بغداد، 2011.
5. العزاوي، ابتسام علي حسين، (2002)، تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسها في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-1995)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
6. المهائني، محمد خالد، (2000)، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
7. الحسيني، كريمة محمد، (2010)، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة (1990-2009)، مصر القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والنشر القاهرة، العدد (499).
8. العبيدي، فذ كامل كايم، (2022)، استجابة متغيرات السياسة النقدية والمالية لتقلبات أسعار النفط لدول مختارة للمدة (1990-2019)، أطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

9. عبد الحميد، عبد المطلب، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،
 10. نريمان، علوي شمس، (2021)، أثر الإصلاح الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة دراسة قياس حالة الجزائر للفترة (1992-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
 11. خليل، علي والوزي، اسليمان، (2013)، المالية العامة، طبعة أولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
 12. فاطس، منال علي، (2017)، تحليل العلاقة بين اختلال الموازنة العامة والاحتياطات الأجنبية في العراق للمدة (2003-2015)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
 13. عبدالفتاح، علي، 2010، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، طبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 14. الجميلي، فراس تحرير محمد، (2022)، الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Roger A. Arnold, 2014, Economics, 4th ed", Mic Graw-hill, Chicago
2. Divid colander, Maroeconomics, 6th ed, Mc Graw hin, 2002.
3. Ebrahimmerzo Mohammad alawin and alabashayren in ternational of hum an ities and social sciene, vol.7 april 2012.